

# خارج الفقہ

۳۲

۹۴-۹-۱ اقسام العمرة

دراسات الاستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

## القول فی أقسام العمرة

- القول فی أقسام العمرة
- مسألة ١ تنقسم العمرة كالحج إلى واجب أصلي و عرضي و مندوب فتجب بأصل الشرع على كل مكلف بالشرائط المعتبرة في الحج مرة في العمر، و هي واجبة فوراً كالحج، و لا يشترط في وجوبها استطاعة الحج بل تكفي استطاعتها فيه و إن لم يتحقق استطاعته، كما أن العكس كذلك، فلو استطاع للحج دونها و جب دونها.

## تجزئ العمرة المتمتع بها عن العمرة المفردة

- مسألة ٢ تجزئ العمرة المتمتع بها عن العمرة المفردة، و هل تجب على من وظيفته حج التمتع إذا استطاع لها و لم يكن مستطيعا للحج؟ المشهور عدمه، و هو الأقوى\*، و على هذا لا تجب على الأجير بعد فراغه عن عمل النيابة و إن كان مستطيعا لها، و هو في مكة، و كذا لا تجب على من تمكن منها و لم يتمكن من الحج لمانع، لكن الأحوط\*\*\* الإتيان بها.
- \* لعل الأقوى وجوبه و لا أقل من الإحتياط.
- \*\*\* لا يترك.

## قد تجب العمرة بالنذر و الحلف و العهد

- مسألة ٣ قد تجب العمرة بالنذر و الحلف و العهد و الشرط في ضمن العقد و الإجارة و الإفساد و إن كان إطلاق الوجوب عليها في غير الأخير مسامحة على ما هو التحقيق، و تجب أيضا لدخول مكة بمعنى حرمة بدونها فإنه لا يجوز دخولها إلا محرما إلا في بعض الموارد: منها من يكون مقتضى شغله الدخول و الخروج كرارا كالحطاب و الحشاش، و أما استثناء مطلق من يتكرر منه فمشكل، و منها غير ذلك كالمريض و المبطون مما ذكر في محله،
- و ما عدا ذلك مندوب، و يستحب تكرارها كالحج و اختلفوا في مقدار الفصل بين العمرتين، و الأحوط فيما دون الشهر الإتيان بها رجاء.

## قد تجب العمرة بالنذر و الحلف و العهد

- ٣ مسألة قد تجب العمرة بالنذر و الحلف و العهد و الشرط في ضمن العقد و الإجارة و الإفساد و تجب أيضا لدخول مكة بمعنى حرمة بدونها- فإنه لا يجوز دخولها إلا محرما إلا بالنسبة إلى من يتكرر دخوله و خروجه كالحطاب و الحشاش
- و ما عدا ما ذكر مندوب و يستحب تكرارها كالحج و اختلفوا في مقدار الفصل بين العمرتين فقليل يعتبر شهر و قيل عشرة أيام و الأقوى عدم اعتبار الفصل فيجوز إتيانها كل يوم و تفصيل المطلب موكول إلى محله

## قد تجب العمرة بالنذر و الحلف و العهد

- (مسألة ٣): قد تجب العمرة بالنذر (٣) و الحلف و العهد و الشرط في ضمن العقد و الإجارة و الإفساد، و تجب أيضاً لدخول مكة بمعنى حرمة بدونها فإنه لا يجوز دخولها إلا محرماً إلا بالنسبة إلى من يتكرر دخوله
- (٣) قد مرّ منا الإشكال في صيرورة المنذور و شبهه واجباً و الأمر سهل. (الإمام الخميني).

## قد تجب العمرة بالنذر و الحلف و العهد

- و خروجه (١) كالحطّاب و الحشاش (٢)،
- (١) و إلّا لمن دخلها بإحرام و خرج منها بعد أن قضى نسكه و أحلّ منه ثمّ عاد إليها قبل مضيّ شهر. (البروجردی).
- إذا كان مقتضي شغله التكرّر نظير المثالين و أمّا مطلق من يتكرّر منه ذلك فمشكل ثمّ إن الاستثناء لا ينحصر بذلك بل يستثنى موارد آخر كالمریض و المبطون و غیرهما المذكور فی محله. (الإمام الخمينی).
- و إلّا لمن يدخلها فی الشهر الذي أحلّ فيه من إحرامه السابق بعد قضاء نسكه. (الكلبيایگانی).
- (٢) و كذلك من خرج و عاد إلى مكّة قبل مضيّ الشهر الذي أدّى فيه نسكه. (الخوئی).

## قد تجب العمرة بالنذر و الحلف و العهد

- و ما عدا ما ذكر مندوب، و يستحب تكرارها كالحج، و اختلفوا في مقدار الفصل بين العمرتين فقليل: يعتبر شهر، و قيل: عشرة أيام (٣)، و الأقوى عدم اعتبار فصل (٤) فيجوز إتيانها كل يوم، و تفصيل المطلب موكول إلى محله.
- (٣) الظاهر هو اختصاص كل شهر بعمرة فلا تصح عمرة مفردتان عن شخص واحد في شهر هلالى نعم لا بأس بالإتيان بغير العمرة الاولى رجاءً. (الخوئى).
- (٤) الأحوط فى ما دون الشهر الإتيان بها رجاءً. (الإمام الخمينى).
- محل تأمل و إشكال. (البروجردى، الخوانسارى).



## قد تجب العمرة بالنذر و الحلف و العهد

- الثانى فى شرائط وجوبها
- و شرائط وجوبها شرائط وجوب الحج و مع الشرائط تجب فى العمر مرة.
- و قد تجب بالنذر و ما فى معناه و الاستتجار و الإفساد و القوات و الدخول إلى مكة مع انتفاء العذر و عدم تكرار الدخول.
- و يتكرر وجوبها بحسب السبب

# قد تجب العمرة بالنذر و الحلف و العهد

- درس ٨٣ [فى حجّ النذر]
- قد يجب الحجّ و العمرة بالنذر و العهد و اليمين و النياية و الإفساد.

## قد تجب العمرة بالنذر و الحلف و العهد

- قوله: «و قد يجب بالنذر و ما فى معناه و الاستيجار و الإفساد و الفوات».
- (٢) أراد بمعناه العهد و اليمين. و قد كان يمكن إدراج الاستيجار و نحوه فى ذلك، لاشتراكها فى كون سببها من المكلف، لا بأصل الشرع.
- و المراد بالإفساد إفساد العمرة، فإنه يجب حينئذ إتمامها و قضاؤها كالحج، و بالفوات فوات الحج، فإنه حينئذ يجب عليه أن يتحلل من إحرامه بعمرة مفردة، بأن يقلب إحرامه إلى إحرام العمرة بالنية، ثم يأتى ببقية أفعالها و يتحلل.

## قد تجب العمرة بالنذر و الحلف و العهد

• قوله: «و الدخول إلى مكة مع انتفاء العذر».

- (١) من العذر دخولها لقتال مباح، أو لخوف، و أن يكون الداخل عبدا لم يأذن له السيّد في النسك. و وجوب العمرة بالدخول من باب الوجوب التخييري، فإنّ الواجب عليه أن لا يدخلها إلّا محرما، و لمّا كان الإحرام لا يستقلّ عبادة بنفسه، بل إمّا أن يكون بحجّ أو عمرة، تخيّر الداخل بينهما، فإنّ اختار الحجّ أجزاء و وصف إحرامه بالوجوب من حيث كونه أحد أفراد الواجب التخييري. و إن اختار العمرة فكذلك. و حينئذ فلا وجه لأفرادها هنا بالذكر إلّا كون الباب لها.

## قد تجب العمرة بالنذر و الحلف و العهد

- لكن يبقى هنا بحث، و هو أن الدخول إلى مكة إذا كان لا يصح إلّا بإحرام، و الإحرام لا يصحّ - اختياراً - للخارج عن المواقيت إلّا من أحدها، و الإحرام لا يستقل بنفسه، بل في ضمن أحد النسكين الحج أو العمرة، و كان كل واحد منهما واجباً على الداخل تخييراً، و من شأن الواجب المركب من أمور أن يوصف كل واحد منها بالوجوب، كان الإحرام مطلقاً موصوفاً بالوجوب بالنسبة إلى قاصد مكة، إلّا ما استثنى. و حينئذ لا يتصور الحج المندوب و لا العمرة للخارج عن مكة القاصد إليها ممّا لم يستثن، مع أن الأصحاب ذكروا أن الحج المندوب يجب بالشروع فيه، و أن أوّل أفعاله - و هو الإحرام - خاصّة ينوى به الندب.

## قد تجب العمرة بالنذر و الحلف و العهد

- و على هذا لا يتم ذلك في النائي الخارج عن مكة، بل و لا في المقيم فيها إذا افتقر إلى الخروج إلى الميقات لأجل الإحرام، فإنه يصير حينئذ خارجا عنها فيفتقر في دخوله إلى الإحرام. فينبغي تدبر ذلك.

## قد تجب العمرة بالنذر و الحلف و العهد

- و يمكن الجواب عن أصل الإشكال بمنع كون الدخول إلى مكة - إذا كان متوقفاً على أحدهما - مقتضياً لوجوبه، و إنما يتم ذلك إن وجب الدخول «١»، أمّا يدونه فلا. و إنما يكون أحدهما شرطاً في جواز الدخول و يدونه يحرم، و لا يلزم من ذلك وجوب أحدهما، بل يكون غاية ذلك أنه إن أراد الدخول أحرم بأحدهما، و إن لم يرد استغنى عنهما، فيكون حكمه في ذلك حكم الطهارة بالنسبة إلى الصلاة المندوبة، فإنها لا تصح بدونها، و لا يلزم من ذلك وجوب الطهارة لها.
- و لو أطلق على هذا المعنى الوجوب الشرطي صح، كما عبروا في الأذان بوجوب الترتيب بين فصوله مع كونه مندوباً. و ممّا يشبه هذا الفرض مسّ خط المصحف و قراءة العزائم للجنب، فإنهما محرمان بدون الطهارة، و لا يلزم من ذلك وجوب الطهارة لهما، بل إنما يجب مع وجوبهما، و إلا كانت شرطاً للجواز لا غير. و لذا عبروا في أوّل الكتاب بأن الطهارة تجب لأحدهما أن وجب.
- و حينئذ فنقول هنا: إن وجب دخول مكة على المكلف بنذر و شبهه وجب عليه أحد الأمرين، و نوى من أوّل النسك الوجوب. و إلا نوى النذب بالإحرام، و أكمله بنية الوجوب، كما يقرّوه. لكن الإشكال يبقى في قولهم: «أن العمرة أو أحد النسكين يجب لدخول مكة» بقول مطلق، فإن إطلاق الوجوب لا يصحّ على ما قررناه، إلا أن يحمل على الوجوب الشرطي، أي يشترط في جواز الدخول أحد الأمرين، أو يحمل على ما لو وجب الدخول. و الله اعلم.

## قد تجب العمرة بالنذر و الحلف و العهد

- قوله: «و عدم تكرار الدخول».
- (١) عطف على انتفاء، و المعنى أن من يتكرر دخوله إليها كالحشاش و الحطّاب و ناقل الميرة، و من كانت له صنعة يتكرر دخوله و خروجه لا يجب عليهم الإحرام لدخول مكة بعمرة و لا بحجّ، لما في ذلك مع التكرار من الحرج و المشقة، بكونه محرما في أكثر زمانه. و يتحقق التكرار بالدخول في المرة الثانية، فيسقط عنه الحكم في الثالثة مع تقارب الوقتين عادة. و لم أقف على شيء يقتضى تحديده فالمحكم في ذلك العرف الدال على كونه مكررا.



## قد تجب العمرة بالنذر و الحلف و العهد

• و قد تجب العمرة بالنذر و شبهه كاليمين و العهد و الاستئجار و الإفساد فإن فساد العمرة موجب لفعالها ثانياً و إن كانت مندوبة كالحج و الفوات و المراد فوات الحج فإنه يجب التحلل منه بعمرة مفردة و الدخول إلى مكة لغير المتكرر و قد مر بيان ذلك سابقاً لكن الدخول لا يقتضى سوى الإحرام سواء كان للحج أو العمرة و إنما يكون الإحرام واجباً مع وجوب الدخول و إلا كان شرطاً لا واجباً فمن دخل مكة بغير إحرام لم يكن آثماً بترك الإحرام بل بدخولها كذلك كصلاة المندوبة بغير وضوء

• و يتكرر بتكرر السبب و وجهه واضح

## قد تجب العمرة بالنذر و الحلف و العهد

- و كيف كان فقد تجب العمرة أيضا بالنذر و ما فى معناه من العهد و اليمين و بالاستيجار و الإفساد و الفوات أى فوات الحج فان من فاته و جب عليه التحلل بعمرة، و من و جب عليه التمتع مثلا فاعتمر و فاته الحج فعليه حج التمتع من قابل، و هو انما يتحقق بالاعتمار قبله و بالدخول إلى مكة بل الحرم للدخول إلى مكة فيجب عليه العمرة أو الحج تخييرا إن و جب الدخول، و إلا كان من الوجوب الشرطى نحو الوضوء للنافلة، و على كل حال انما يجب أحدهما مع انتفاء العذر كقتال مباح و مرض لا يمكنه الإحرام معه و لا به أو رق لم يأذن له سيده فى قول أو رمد كذلك كما تقدم الكلام فيه و مع عدم تكرار الدخول كالحطاب و الحشاش و من أحل و لما يمض شهر كما تقدم الكلام فى ذلك كله مفصلا، فلا حظ.
- و يتكرر وجوبها بحسب تكرار السبب و وقتها عند حصوله.

## تجب العمرة لدخول مكة

- «٨» ٥٠ بابُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ دُخُولُ مَكَّةَ وَلَا الْحَرَمَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ وَ لَوْ دَخَلَ لِقِتَالٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَرِيضًا فَلَا يَجِبُ بَلْ يُسْتَحَبُّ أَوْ دَخَلَ قَبْلَ شَهْرٍ مِنْ إِحْرَامِهِ أَوْ يَتَكَرَّرَ
- ١٦٦٢٣ - ١ - «٩» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ يَدْخُلُ الْحَرَمَ أَحَدٌ إِلَّا مُحْرَمًا - قَالَ لَا إِلَّا مَرِيضٌ أَوْ مَبْطُونٌ.
- (٩) - التهذيب ٥ - ٤٦٨ - ١٦٣٩

## تجب العمرة لدخول مكة

- وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ مِثْلَهُ «١».

(١) - التهذيب ٥ - ١٦٥ - ٥٥٠، و الاستبصار ٢ - ٢٤٥ - ٨٥٥.

## تجب العمرة لدخول مكة

- ١٦٦٢٤ - ٢ - «٢» وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ هَلْ يَدْخُلُ الرَّجُلُ الْحَرَمَ «٣» بِغَيْرِ إِحْرَامٍ - قَالَ لَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَرِيضًا أَوْ بِهِ بَطْنٌ.
- (٢) - التهذيب ٥ - ١٦٥ - ٥٥١، و الاستبصار ٢ - ٢٤٥ - ٨٥٦.
- (٣) - في التهذيب - مكة.

## تجب العمرة لدخول مكة

- ١٦٦٢٥ - ٣ - «٤» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنِ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ بِهِ بَطْنٌ - وَ وَجَعٌ شَدِيدٌ يَدْخُلُ مَكَّةَ حَلَالًا - قَالَ لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا مُحْرَمًا الْحَدِيثُ.
- أَقُولُ: حَمَلَهُ الشَّيْخُ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ لِمَا مَضَى «٥» وَ يَأْتِي «٦».
- (٤) - التهذيب ٥ - ١٦٥ - ٥٥٢، و الاستبصار ٢ - ٢٤٥ - ٨٥٧، و أورد ذيله في الحديث ٢ من الباب ٥١ من هذه الأبواب.
- (٥) - مضى في الحديثين ١ و ٢ من هذا الباب.
- (٦) - ياتي في الحديث ٤ من هذا الباب.

## تجب العمرة لدخول مكة

- ١٦٦٢٦ - ٤ - «٧» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنِ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَ هَلْ يَدْخُلُ الرَّجُلُ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ - قَالَ لَا إِلَّا مَرِيضًا أَوْ مَنْ بِهِ بَطْنٌ.
- (٧) - التهذيب ٥ - ٤٤٨ - ١٥٦٤.

## تجب العمرة لدخول مكة

- وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ مِثْلَهُ «١».
- (١) - الفقيه ٢ - ٣٧٩ - ٢٧٥٣.



## تجب العمرة لدخول مكة

- ١٦٦٢٧ - ٥ - «٢» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ وَرْدَانَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ ع قَالَ: مَنْ كَانَ مِنْ مَكَّةَ عَلَى مَسِيرَةِ عَشْرَةِ أَمْيَالٍ - لَمْ يَدْخُلْهَا إِلَّا بِإِحْرَامٍ.
- (٢) - الكافي ٤ - ٣٢٥ - ١١.

## تجب العمرة لدخول مكة

- ١٦٦٢٨ - ٦ - «٣» وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: إِنَّ قُرَيْشًا لَمَّا هَدَمُوا الْكَعْبَةَ - وَجَدُوا فِي قَوَاعِدِهِ حَجْرًا فِيهِ كِتَابٌ لَمْ يُحْسِنُوا قِرَاءَتَهُ - حَتَّى دَعَوْا رَجُلًا فَقَرَأَهُ فَإِذَا فِيهِ أَنَا اللَّهُ ذُو بَكَّةَ - حَرَمْتُهَا يَوْمَ خَلَقْتُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ - وَوَضَعْتُهَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْجَبَلَيْنِ وَحَفَفْتُهَا بِسَبْعَةِ أَمْلاكٍ حَفًّا.
- (٣) - الكافي ٤ - ٢٢٥ - ١.

## تجب العمرة لدخول مكة

- ١٦٦٢٩ - ٧ - «٤» وَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ وَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ - إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ - وَ هِيَ حَرَامٌ إِلَيَّ أَنْ تَقُومَ السَّاعَةَ - لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَ لَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي وَ - لَمْ تَحِلَّ لِي إِلَّا سَاعَةٌ «٥» مِنْ نَهَارٍ وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ مُرْسَلًا «٦».
- (٤) - الكافي ٤ - ٢٢٦ - ٤.
- (٥) - قيل المراد به الدخول بالسلاح، و يأتي في آخر الباب أنه دخل بغير إحرام و عليه السلاح. (منه. قده).
- (٦) - الفقيه ٢ - ٢٤٥ - ٢٣١٤.

## تجب العمرة لدخول مكة

- ١٦٦٣٠ - ٨ - «١» وَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ يَعْزُضُ لَهُ الْمَرَضُ الشَّدِيدُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ - قَالَ لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا بِأِحْرَامٍ.
- أَقُولُ: هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ.
- (١) - الكافي ٤ - ٣٢٤ - ٤.

## تجب العمرة لدخول مكة

- ١٦٦٣١ - ٩ - «٢» مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ كَلِيبِ الْأَسَدِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص أَسْتَأْذَنَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فِي مَكَّةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنَ الدَّهْرِ فَأُذِنَ لَهُ «٣» فِيهَا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ ثُمَّ جَعَلَهَا حَرَامًا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ.
- (٢) - الفقيه ٢ - ٢٤٦ - ٢٣١٥.
- (٣) - في المصدر - فاذن الله له.

## تجب العمرة لدخول مكة

- ١٦٦٣٢ - ١٠ - «٤» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عَ عَنْ رَجُلٍ يَدْخُلُ مَكَّةَ فِي السَّنَةِ الْمَرَّةَ وَالْمَرَّتَيْنِ وَ الثَّلَاثَ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ إِذَا دَخَلَ فَلْيَدْخُلْ مُلَبِّياً وَ إِذَا خَرَجَ فَلْيَخْرُجْ مُجَلِّياً.
- وَ رَوَاهُ الْكُلَيْنِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ مِثْلَهُ «٥».
- (٤) - الفقيه ٢ - ٣٧٩ - ٢٧٥٤، و أورده بتمامه في الحديث ٣ من الباب ٦ من أبواب العمرة.
- (٥) - الكافي ٤ - ٥٣٤ - ٣.

## تجب العمرة لدخول مكة

- ١٦٦٣٣ - ١١ - «٦» مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ فِي آخِرِ السَّرَائِرِ نَقَلًا مِنْ كِتَابِ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ الرَّجُلِ يَخْرُجُ مِنَ الْحَرَمِ إِلَى بَعْضِ حَاجَتِهِ ثُمَّ يَرْجِعُ مِنْ يَوْمِهِ قَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَدْخُلَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ.
- (٦) - مستطرفات السرائر - ٤٥ - ٢.

## تجب العمرة لدخول مكة

- ١٦٦٣٤ - ١٢ - «١» الْفَضْلُ بْنُ الْحَسَنِ الطَّبْرِسِيُّ فِي إِعْلَامِ الْوَرَى نَقْلًا مِنْ كِتَابِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ بَشِيرِ النَّبَّالِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي حَدِيثٍ فَتَحَ مَكَّةَ أَنَّ النَّبِيَّ ص قَالَ: أَلَا إِنَّ مَكَّةَ مُحَرَّمَةٌ بِتَحْرِيمِ اللَّهِ لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِيَّيْ وَلَمْ تَحِلَّ لِي إِلَّا مِنْ سَاعَةٍ مِنْ نَهَارٍ «٢» إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ لَا يُخْتَلَى خِلَاهَا «٣» وَلَا يُقَطَعُ شَجَرُهَا وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا وَلَا تَحِلُّ لُقُطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ قَالَ وَ دَخَلَ «٤» مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ وَعَلَيْهِمُ السَّلَاحُ وَ دَخَلَ الْبَيْتَ لَمْ يَدْخُلْهُ فِي حَجٍّ وَلَا عُمْرَةٍ وَ دَخَلَ وَقَتُ الصَّلَاةِ «٥» فَأَمَرَ بِلَالًا فَصَعِدَ عَلَى الْكَعْبَةِ فَأَذَّنَ.



## تجب العمرة لدخول مكة

- (١) - إعلام الوري - ١١١.
- (٢) - في المصدر زيادة - فهي محرمة.
- (٣) - الخلا - الرطب من النبات، و يختلى - يقطع. (مجمع البحرين - خلا - ١ - ١٣١).
- (٤) - في المصدر زيادة - رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم).
- (٥) - في المصدر - وقت العصر.

## تجب العمرة لدخول مكة

- أقول: وَ يَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَى بَعْضِ الْمَقْصُودِ «٦».
- (٦) - ياتي في الباب ٥١ من هذه الأبواب.
-

## تجب العمرة لدخول مكة

- «٧» ٥١ بابُ جَوَازِ دُخُولِ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ لِمَنْ دَخَلَهَا قَبْلَ مُضِيِّ شَهْرِ كَالْحَطَّابِ وَالْحَشَّاشِ
- ١٦٦٣٥ - ١ - «٨» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ الْقَدَّاحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَ عَنْ أَبِيهِ مَيْمُونٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ أَبِي جَعْفَرٍ إِلَى أَرْضِ بَطِيَّةَ - وَ مَعَهُ عُمَرُ بْنُ دِينَارٍ وَ أَنَسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ - فَأَقَمْنَا بِطِيَّةَ مَا شَاءَ اللَّهُ إِلَى أَنْ قَالَ - ثُمَّ دَخَلْنَا مَكَّةَ وَ دَخَلْنَا مَعَهُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ.
- (٨) - الكافي ٦ - ٥٤٣ - ٩، و أورد قطعة منه في الحديث ٣ من الباب ٢٦ من أبواب أحكام الدواب.